

التمثيلات الواقعية للحراك العربي

محمد الروحي*

مقدمة: بعد عقود من الجمود السياسي الذي طبع الداخل العربي، وعمل على تغييب الإرادة الشعبية في قضايا الشأن العام، بات من قبيل المسلمات أن اكتساب الشرعية لأي نظام عربي رهين باستمداها من الخارج، وأن الرضا المجتمعي الذاتي ليس له دور أو تأثير في بقاء الأنظمة أو زوالها⁵⁴³. وبعد أن ظن "المراقبون" أن الشعوب العربية قد استسلمت لمصيرها المحتوم فرضيت بحالة الاستبداد السياسي، إذا بالانتفاضات الشعبية تندلع في إطار ما بات يعرف بـ "الحراك العربي"، لتؤكد أن الشعوب العربية لم تفقد بوصلتها الحضارية وأن ذاكرتها ما زالت تحتزن رصيدا هائلا من المدركات الجماعية المحددة لهويتها، والتي راكمتها عبر تاريخها الطويل، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأمم المجتمعية.

وتاريخ الأمة العربية الإسلامية حافل بخبرات لا يستهان بها في مقاومة الطغيان. ومسيرة التحرر العربي قد انطلقت منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان، وهي لن تتوقف على الرغم مما يعترضها. والحراك العربي الراهن دليل كاف على استمراريتها.

وهذه الدراسة تهدف إلى استقراء التمثيلات الواقعية للحراك العربي، من خلال استنطاق القوى المجتمعية التي أسهمت في هذا الحراك، وتحديد نظرتها إلى قضايا الواقع السياسي للنظام العربي؛ سواء تعلق الأمر بواقع التجزئة القطرية وهدف الوحدة العربية، أو بالهوية الجماعية للأمة العربية الإسلامية، وانتهاء بقضايا الاستبداد والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

فكيف تنظر قوى الحراك العربي إلى هذه القضايا المصيرية؟ وكيف تتعامل معها في مرحلة ما بعد إسقاط النظام؟

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال مباحث أربعة:

المبحث الأول: يخصص للهوية المجتمعية وتمثلاتها في سياق الحراك العربي.

المبحث الثاني: يتناول واقع التجزئة القطرية وتفاعلات الشعوب العربية مع هدف الوحدة.

المبحث الثالث: يتعرض لمعضلة الاستبداد السياسي وتوجهات الشعوب العربية في مواجهتها.

المبحث الرابع: يعالج مشكلة التنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة.

* طالب دكتوراه، تخصص القانون الدولي العام والعلوم السياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا <raouhi-islam@hotmail.fr>
⁵⁴³ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: *جلسة قضايا المشاركة والتنمية السياسية*، أعمال حلقة الرباط النقاشية الدولية حول التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، نقلا عن سعيد خالد الحسن: *التحرر العربي والنظام الدولي في ضوء التقرير الاستراتيجي العربي*، الرباط: مركز الدراسات والبحوث، مؤسسة خالد الحسن، 2009، ط 1، ص: 51.

المسار البحثي: المبحث الخاص بقضية الهوية اعتمد على حوار مع الباحث التونسي محمود الذواوي بعنوان "الثورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي" وهو منشور ضمن كتاب "حوارات ما بعد الثورة" (2012)؛ حيث أكد على مكوني اللغة والدين كعنصرين حاسمين في تشكيل الهوية العربية الإسلامية. كما اعتمد المبحث على حوار مع الأستاذ مصطفى محسن منشور ضمن الكتاب المذكور "حوارات ما بعد الثورة" (2012) تحت عنوان "تأملات سوسيولوجية في ثورات الربيع العربي"، حيث رأى في نتائج الانتخابات التي أجريت في دول الربيع العربي تأكيداً على الهوية العربية الإسلامية. وفي المبحث الخاص بالوحدة العربية وواقع التجزئة تم الاعتماد على كتاب "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية" من إنجاز فريق من الباحثين (فبراير 2014، "الإسكوا")؛ وهو تقرير يستعرض مقومات التعاون والتكامل للبلدان العربية والمعوقات التي حالت دون تحقيق مشروع التكامل العربي، وعلى مقالة "اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة" ليويسف الصواني (أبريل 2014، مجلة المستقبل العربي)، وهي عبارة عن تحليل لنتائج الدراسة الميدانية التي أجراها مركز دراسات الوحدة العربية حول موقف الرأي العام العربي من مسألة الوحدة. أما المبحث الثالث والخاص بمعضلة الاستبداد، فاعتمد على كتاب "تفكيك الاستبداد، دراسة مقاصدية في فقه التغلب" لصاحبه محمد العبد الكريم (2013)؛ وهي دراسة حول شرعية مواجهة الاستبداد وفق مقاصد الشريعة، ومقالة "نهاية الإهانة ثورة يناير ضد النظام الهش في مصر" لوحيد عبد المجيد (أبريل 2011، السياسة الدولية)، وفيها تعرض لمشروع التوريث الذي أسقطه الحراك الثوري في مصر. وفي المبحث الرابع المتعلق بالتنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة، تم الاعتماد على دراسة بعنوان "الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية" لوليد حدوق، ودراسة بعنوان "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية" لعائشة التايب، وهما منشوران ضمن كتاب "ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات" (بيروت، 2012).

وقد استقيت الإطار المرجعي لمقالي من مبحث "الخبرة العربية في مواجهة الطغيان" للأستاذ سعيد الحسن، وكذا الدراسة التي أعدها في ضوء التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003 تحت عنوان "التحرر العربي والنظام الدولي"، وكذا من سفر الدكتور عصمت سيف الدولة "نظرية الثورة العربية".

كما أفدت في تحرير مقالي من بحثين اتصالاً بموضوعها أحدهما للباحث الهادي علوي "المستقبل العربي: إلى أين؟ وكيف؟ محور التمثل القيمي" والآخر للباحثة لمياء حمومي "التمثل الواقعي للحراك العربي الراهن".

قضية الهوية: لئن كان هدف حركة "التحرر العربي" هو استرداد الإمكانات العربية المغتصبة والمسلوبة ووضعها تحت تصرف الشعب ليحقق بما تقدمه الاجتماعي⁵⁴⁴، فإن تحقق هذا الهدف لا يحصل إلا بالرؤية الواضحة المبينة على الإدراك الصحيح للهوية الجامعة، وبالتالي المقدرة على الاستفادة "من منطلقات الأمة الصحيحة في معرفة الغايات العينية"⁵⁴⁵.

⁵⁴⁴ عصمت سيف الدولة، *نظرية الثورة العربية*، بيروت: دار الفكر، 1391هـ-1972م، ط 1، ص: 283.

⁵⁴⁵ نفس المرجع، ص: 284.

وقد أثار الحراك العربي الراهن جدلاً واسعاً حول قضية الهوية المجتمعية للشعوب العربية. وهذا الجدل ليس وليد الأحداث الراهنة، بل هو ممتد في الماضي مع بدايات حركة التحرر العربي منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان. ويكفي الرجوع إلى ما بعد الموجة الاستعمارية التي اجتاحت الوطن العربي؛ حيث أدى الإرث الاستعماري الثقافي إلى تصدع في الهوية العربية الإسلامية عند جمهور عريض من الشعوب العربية.

لقد حرص الاستعمار الغربي على استهداف القطبين الرئيسيين في منظومة الهوية العربية الإسلامية؛ وهما العربية والإسلام، وذلك بإضعاف مكانة العربية مقابل انتشار اللغات الأجنبية وإحداث أثر سلبي على صورة الإسلام لدى كثير من النخب الثقافية والسياسية والعسكرية العربية. فكانت النتيجة أن انقسمت النخب العربية إلى فريقين: نخب حاملة للثقافة الغربية لغة وفكرًا وإدارة للشأن العام والخاص، ونخب تؤمن بمشروعية التحرر من وزر الاستعمار الغربي والاعتماد على مكونات الهوية عقيدة ولغة ورؤية حضارية منبثقة عنهما.

وعلى الرغم من أن المقاومة العربية قد أدت إلى تحرر الأمة من التبعية السياسية المباشرة للقوى الاستعمارية إلا أن تداعيات هذه التبعية ظلت حاضرة في حياتها التشريعية والثقافية، بل في بنائها السياسية والمجتمعية المتمثلة في واقع التجزئة القطرية ونظامها المتوارث عن الحقبة الاستعمارية. وكانت النتيجة صراعات سياسية بين الأقطار والنخب العربية، وتأزماً فكرياً بين أبناء الوطن العربي الواحد⁵⁴⁶.

كان الواقع السياسي لأقطار الوطن العربي يشهد اختلافاً على أكثر من صعيد: مشرق عربي يقن من تبعات استعمار بريطاني سابق مقابل مغرب عربي يحمل إرث مستعمر فرنسي، وأنظمة ملكية وأميرية مقابل أنظمة جمهورية وأخرى عسكرية، ومجتمعات غنية تملك ثروات نفطية مقابل مجتمعات فقيرة أو متوسطة الدخل. غير أن هذا الواقع لم يحل دون تجانس القطاع العريض من أبناء المجتمعات العربية على مستوى المنظومة الثقافية؛ فاللغة العربية هي اللغة الرسمية والمصدر الرئيس للهجات العامية مما يسهل التواصل بين أهالي الأمصار العربية، كما أن الإسلام هو دين الأغلبية.

وقد أثبت الحراك العربي الراهن هذه الحقيقة؛ فالانتشار السريع للموجات الثورية بين الأقطار العربية جاء نتيجة لاشتراك شعوبها في الانتماء لمنظومة لغوية وثقافية موحدة، واستشعارها للمصير المشترك للأمة العربية الإسلامية. ذلك أن عاملاً اللغة والدين. كما قرر عالم الاجتماع التونسي محمود الذواودي. "يدفعان الناس، في حالة اليسر والعسر، أفراداً ومجتمعات وشعوباً وأما للتعاطف والتضامن القويين مع من يتحدثون نفس اللغة وينتمون إلى نفس الدين بغض النظر عن المسافات الشاسعة التي قد تفصل بينها"⁵⁴⁷.

هذا الواقع الذي أفرزته الأحداث الراهنة جاء موافقاً ومؤكداً لنتائج ومؤشرات الاستطلاع الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية ما بين نهاية 2009 و2010 في عشرة أقطار عربية هي الجزائر والمغرب والأردن وفلسطين (غزة والضفة

⁵⁴⁶ سعيد خالد الحسن، مفهوم الأمة المجتمعية العربية، ص: 17.

⁵⁴⁷ محمود الذواودي، الفورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي، حوارات ما بعد الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 144.

الغربية) ولبنان والسعودية واليمن والسودان ومصر وسورية⁵⁴⁸؛ وقد بينت خلاصاته الرئيسة "أن الرأي العام العربي (82% من إجابات المستطلعين) منحاز إلى الشعوب العربية التي يرتبط معها بروابط لغة ودين وتراث مشترك وروابط ثقافية".⁵⁴⁹

والتأمل في تفاعل الشعوب العربية مع البث الإعلامي لتطورات الأحداث أثناء اندلاع الاحتجاجات في بلد من بلدان الربيع العربي يسهل عليه أن يلحظ التضامن الحاصل بين أبناء المغرب والمشرق العربيين، فلم يكن حرص أبناء مصر على إسقاط النظام التونسي أقل من حرصهم على إسقاط النظام المصري فضلاً عن الليبي أو اليمني أو السوري.

كما أن التضامن والتكاتف الذي حدث خلال الاعتصامات في الميادين بين الأطياف المختلفة من إسلاميين وعلمانيين (الحالة التونسية)، بل ومسلمين وأقباط (الحالة المصرية) قد أثبت وحدة الهوية المجتمعية وتداعي الهويات المتجزئة التي عمل الاستعمار على خلقها وترسيخها في فترة ما بعد الاستقلال؛ مرتكزا على منطق الأقليات العرقية واللغوية والطائفية.

إلا أن حالة التوافق لم تدم طويلا، فبعد الانتقال من مرحلة "الشعب يريد إسقاط النظام" إلى المرحلة الانتقالية، برز على الساحة ما يمكن تسميته "صراع الهوية واللغة في مجتمع ما بعد الثورة" بين فريقين من النخب العربية؛ ففي تونس مثلاً، يرى الباحث محمد الذواوي أن "الثورة الحقيقية هي تلك الثورة التي تمكن الناس من استعادة السيادة اللغوية والثقافية في المجتمع التونسي، وهذا ما لم يحصل فعلاً، وهناك نخب تونسية تنادي بالقطيعة مع اللغة العربية والإسلام؛ أي بعدم الثورة على رواسب الاستعمار الغربي"⁵⁵⁰.

نفس الأمر يصدق على مصر وعلى غيرها من دول الحراك العربي؛ فقد اتسمت المرحلة الانتقالية بنشوب "صراع حاد بين القوى الاجتماعية والسياسية بعد ارتداء كل تيار لعباءته الحزبية والإيديولوجية".."الأمر الذي أتاح الفرصة للقوى المضادة للتغيير لتعطيل حركة بناء الديمقراطية وتشويه صورة الثورة، بدل الانشغال ببناء أرضية مشتركة توافقية"⁵⁵¹ تستند إلى الهوية الموحدة التي تجمع كل أطياف المجتمع العربي.

وعلى الرغم من هذا الصراع النخبوي، فقد أكدت الجماهير العربية من خلال صناديق الاقتراع التي عرفتها دول الحراك العربي دعمها "الشعبي الكبير للإسلاميين، مما يشكل نوعاً من الرد على الأطروحات والأفكار الغربية، ونوعاً من التأكيد على هوية المجتمع العربية الإسلامية وعلى المرجعية الدينية والحضارية التي أساسها المعتقد الإسلامي"⁵⁵².

ولهذا لم تجد النخب الثقافية المتغربة من خيار سوى الانقلاب على هذا الموقف الشعبي متسترة بمقولات تعكس ضعف علاقاتها بالمنظومة الثقافية الإسلامية من مثل "محرارة التطرف والإرهاب"، وهو أمر وظفته النخب السياسية والعسكرية

⁵⁴⁸ يوسف محمد جمعة الصواني، "اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014، ص: 23.

⁵⁴⁹ يوسف محمد جمعة الصواني، "اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014، ص: 26.

⁵⁵⁰ محمود الذواوي، الثورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي، حوارات ما بعد الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 139.

⁵⁵¹ سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي، نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ط 1، ص: 16.

⁵⁵² مصطفى محسن، مداخل للفهم والاستشراف، تأملات سوسيولوجية في ثورات الربيع العربي، حوارات ما بعد الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 111 بتصرف.

المهيمنة على مفاصل الدولة والمدعومة من قوى الهيمنة الغربية. وعلى ضوء ما سبق يمكن قراءة تدخل الجيش المصري في يوليو 2013 لعزل الرئيس المنتخب وإسقاط العملية الانتخابية برمتها.

وإذا كانت قوى الثورة المضادة قد تسلقت على متن مراكب الخلاف الإيديولوجي والصراع السياسي بين النخب، محاولة تعطيل مسار حركة التحرر العربي، وقد نجحت إلى حد كبير في الارتداد على مكتسبات الحراك، فإن ما يختزنه الشعور الجمعي العربي تجاه الهوية والذات، والذي تم الإعلان عنه بشكل واضح من خلال تطور الأحداث وإصرار الشعب العربي على استكمال حريته واستعادة إمكاناته المسلوبة، يؤكد أن مسيرة التحرر لن تتراجع ولن تتوقف إلا ببلوغ أهدافها.

الوحدة العربية وواقع التجزئة القطرية: شكلت الوحدة العربية هدفا مركزيا في مسيرة التحرر العربي منذ بداياتها. والمتأمل في تاريخ حركات التحرر الوطني المختلفة في مواجهة الاستعمار الغربي يدرك أنها بنت عقيدتها المقاومة على الانتماء العميق للأمة العربية الإسلامية، إلا أن حرص القوى الغربية على إفشال مشروع الوحدة العربي حال دون تحقيق هذا الحلم على أرض الواقع؛ فقد كان للقوى الاستعمارية دور في إجهاد أي مشروع عربي يهدف إلى إقامة كيان اتحادي أو تعاوني مستقل وفاعل للعرب، بدءا من محاولات محمد علي الذي كان يسعى إلى إقامة مملكة عربية على أنقاض السلطنة العثمانية المتداعية⁵⁵³، مروراً بالمعارضة الغربية لمشروع تأسيس جامعة الدول العربية، وانتهاء بالموقف الرفض للوحدة بين مصر وسوريا زمن عبد الناصر⁵⁵⁴.

والواقع أن أسباب الإخفاقات التي عرفتتها مشاريع الوحدة العربية لم تكن قاصرة على التدخلات الخارجية، فهناك أسباب داخلية عديدة قوضت جهود التكامل العربي في تحقيق أهدافها المعلنة⁵⁵⁵؛ فقصور أداء أجهزة العمل العربي المشترك، والخلافات العربية العربية، كلها عوامل أسهمت في تعثر مسيرة الوحدة والتكامل العربي. إلا أن السبب الرئيس في هذا التعثر هو أن عددا من أنظمة الحكم العربية لا تمثل شعوبها ولا تخضع للمساءلة، فاقترضت جهودها على تحقيق الأهداف الضيقة بالإبقاء على الحكم وعلى مصالح العصابة المهيمنة على السلطة والثروة⁵⁵⁶.

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع السابق الذكر، والذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية ما بين نهاية 2009 و 2010 في عشرة أقطار عربية، أن الرأي العام في الوطن العربي يكاد يكون متوافقا على أن عدم رغبة الحكام العرب في إقامة وحدة عربية (88% من المستجيبين)، وأن غياب الإرادة السياسية وتضارب المصالح بين النظم الحاكمة (78% من المستجيبين)، عاملان معوقان لتحقيق الوحدة العربية⁵⁵⁷.

وعلى الرغم من هذا الواقع السياسي لدول التجزئة القطرية الذي نشأ مع اتفاقية سايكس بيكو، والذي تكرر نتيجة سياسات بعض الأنظمة العربية بفعل عقود من التشتت والصراع أحيانا بين بعض الأقطار، فإن ذاكرة الشعوب العربية لم

⁵⁵³ سعيد خالد الحسن، *الخبرة العربية الحديثة في مقاومة الطغيان*، ص: 25-28.

⁵⁵⁴ مجموعة مؤلفين، *التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية*، الإسكوا، فبراير 2014، بدون مرجع، ص: 81-85.

⁵⁵⁵ نفس المرجع، ص: 87-91.

⁵⁵⁶ مجموعة مؤلفين، *التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية* (الإسكوا، فبراير 2014، ط؟)، ص 87-88.

⁵⁵⁷ يوسف محمد جمعة الصواني، "اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 422، أبريل 2014، ص: 32.

تخل من استحضار هدف الوحدة والتكامل في محطات عديدة (القضية الفلسطينية، العدوان على العراق، المقاومة في جنوب لبنان...).

وتأكيداً لهذه الحقيقة، أظهرت نتائج المؤشر العربي لمعهد الدوحة الذي انطلق في 2011 أن أكثرية مواطني الوطن العربي (79% من المستجيبين) ترى أن سكان الوطن العربي يمثلون أمة واحدة⁵⁵⁸.

كما كشف الاستطلاع الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية ما بين نهاية 2009 و2010 أن الرأي العام العربي منحاز إلى تطبيق سياسات تكاملية بين الأقطار العربية على مختلف الأصعدة (70% يؤيدون اعتماد مبدأ حرية انتقال العمالة بين الأقطار العربية، 69% مع قرار إلغاء تأشيرة الدخول بين الأقطار العربية في حال اتخاذه، 76% مع وحدة العملة العربية، 72% عبروا عن تأييدهم لإنشاء مجلس نواب عربي منتخب، 75% مع إنشاء قوات عسكرية عربية مشتركة بالإضافة إلى الجيوش الوطنية)⁵⁵⁹.

وقد أدركت الشعوب العربية أن حالة الشلل التي يعرفها الواقع العربي ومؤسسات الحكم فيه تجعل التغيير المنشود منوطاً بقوى مجتمعية تكون إرادتها بمنأى عن إرادة المؤسسات الرسمية، وقد ظهر هذا جلياً في مواقف الدعم الشعبي المادي والمعنوي لقضايا عربية إستراتيجية في فلسطين والعراق ولبنان⁵⁶⁰.

وعليه، فإن الحراك العربي الراهن لم يخرج عن هذا السياق؛ حتى أن بعض الباحثين. سمير بودينار. لم يتردد في الجزم بأن السبب الأهم في "اندلاع الثورات" يكمن في فقدان "دول التجزئة" للشرعية ولأسباب النهضة والتنمية الحقيقية والشاملة، وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة، فضلاً عن العدالة ورعاية حرمة الإنسان وكرامته. فكانت هذه "الثورات". بتعبيره. بمثابة "إعلان وفاة دولة الاستقلالات الوطنية بالشكل المشوه الذي سیرت به لمدة نصف قرن"⁵⁶¹.

مواجهة الاستبداد: يبدو أن الحراك العربي الراهن قد فاجأ الجميع بما فيهم الشباب الذين شاركوا في الانتفاضات والذين لم يكونوا يتوقعون التطورات اللاحقة والسريعة للأحداث، فضلاً عن المفاجأة التي أصابت أنظمة الحكم العربية وحكومات الدول العربية.. حيث أسقطت كل الجهات من حسابها إمكانية حصول تغيير سياسي في الدول العربية، وبدا الجميع مسلماً بثبات الوضع القائم.

فعلى الرغم من أن سقف المطالب الشعبية في تونس قد ارتفع تدريجياً من رفض لأوضاع البطالة ومناداة بالعدالة الاجتماعية وتدنيد بالفساد إلى مطلب "إسقاط النظام"، لم يكن التونسيون يتوقعون سقوط رأس النظام بالسرعة التي تم بها؛ فبعد حكم دام 23 سنة ظل فيها زين العابدين ممسكاً بزمام السلطة بقبضة من حديد، أجبر على التخلي عن كرسي الرئاسة والهروب من البلاد خلصة.

⁵⁵⁸ نفس المرجع، ص: 27.

⁵⁵⁹ نفس المرجع، ص: 29-30.

⁵⁶⁰ سعيد خالد الحسن، *التحرر العربي والنظام الدولي في ضوء التقرير الإستراتيجي العربي*، الرباط: مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن، 2009، ط 1، ص: 34-35.

⁵⁶¹ سمير بودينار، *حوار قصير مع د سمير بودينار، حوارات ما بعد الثورة*، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 201.

وكان وقع المفاجأة كبيراً، ليس على الشعب التونسي فحسب، بل على الشعوب العربية بأسرها، وظلت مقولة "بن علي هرب" تتردد في وسائل الإعلام طيلة أسابيع.

نفس الأمر يصدق على من ظل في رئاسة مصر لثلاثين سنة، ومن امتد حكمه على ليبيا أزيد من أربعين سنة.

فقد عانت شعوب هذه البلدان . شأن كثير من الشعوب العربية . من أنظمة مستبدّة استعانت بأجهزة أمنية شديدة البطش، وعملت على تكريس هيمنة الحزب الواحد وتهميش الأحزاب السياسية المعارضة والحيلولة دون تمكين مواطنيها من المشاركة السياسية الحرة.

بل تعدى الأمر إلى محاولة فرض التوريث للمناصب الرئاسية، وذلك عبر عملية تزواج بين السلطة والمال قصد إنجاح مشروع التوريث؛ حيث تم العمل على صنع طبقة من رجال المال والثروة الموالين للرئيس وتمكينهم من المناصب لضمان تمرير هذا المشروع⁵⁶².

وعلى الرغم من فقدان هذه الأنظمة للشرعية الشعبية، إلا أنها استعانت بمقولات دينية للحصول على الصبغة الشرعية، معتمدة في ذلك على تأويل مجموعة من النصوص والقواعد التشريعية؛ من مثل النصوص الآمرة بطاعة "أولي الأمر" كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁵⁶³، أو النصوص الداعية إلى الصبر على جور السلطان، كحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: "بإيعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله."⁵⁶⁴ وفي رواية "إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان".

وفي مقابل ذلك، تعمل على تجاهل النصوص التي تحت على مواجهة الظلم وتفعيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة والإصلاح؛ حيث وصف الله سبحانه المؤمنين بأنهم ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁵⁶⁵، وأوضح النبي صلى الله عليه وسلم أن قول الحق هو أفضل الجهاد إذا كانت في مواجهة ظلم الحكام؛ (أفضل الجهاد كلمة حق عند أمير جائر).⁵⁶⁶

بل إن تمتة حديث عبادة السابق الذكر " وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم . أو نقول . بالحق حيثما كنا ولا نخاف في الله لومة لائم".⁵⁶⁷

وللبیان، فإن هذه النصوص التي تبدو متعارضة في ظاهرها هي في حقيقتها متكاملة، ويسهل الجمع بين مدلولاتها على النحو الآتي:

⁵⁶² وحيد عبد المجيد، "غاية الإهانة ثورة 25 يناير ضد النظام الحش في مصر، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أبريل 2011، ص: 20.

⁵⁶³ سورة النساء، آية: 58.

⁵⁶⁴ البخاري، محمد بن إسماعيل، (تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي وقصي محب الدين الخطيب): **الجامع الصحيح**، (القاهرة: المكتبة السلفية، 1400هـ، ط 1)، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، الحديث رقم 7199-7200، ج 4، ص: 343.

⁵⁶⁵ سورة التوبة، آية: 72.

⁵⁶⁶ السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي (تحقيق/ محمد عوامة)، **كتاب السنن**، بيروت: مؤسسة الريان، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1425هـ-

2004م، ط 2، كتاب الملاحم، باب في الأمر والنهي، الحديث رقم 4344، ج 5، ص: 59.

⁵⁶⁷ البخاري، محمد بن إسماعيل، مرجع سابق، ص: 343.

إن إزالة الظلم أمر واجب شرعاً، إلا أن استعمال السلاح في إزالته قد يؤدي إلى مفسدة أعظم، فوجب على الأمة رفع الظلم بسلوك الوسائل السلمية. والوجوب هنا وجوب كفائي، إذا لم تقم به الأمة في مجموعها أثم أحاد أفرادها، وإن قام به البعض سقط عن الباقين.

أما إن تعدى ظلم الحاكم وفساده إلى الكفر البواح، فعند ذاك جاز حمل السلاح في تغييره⁵⁶⁸.

وقد خرجت الجماهير العربية منددة بالظلم والفساد والاستبداد بصدور عارية في حراك شهد العالم بسلميته وثبات أفرادها أمام قمع الأجهزة الأمنية في ساحات الاعتصام.

كما حرصت الأنظمة المستبدة على الربط بين منظومة الاستبداد وحصول الأمن والاستقرار المجتمعي، وكأن خيارات الأمة العربية الإسلامية لا تخلو من أمرين: بقاء الاستبداد أو شيوع الفوضى.

وبمثل هذا المنطق حاول والي خراسان الجراح بن عبد الله أن يقنع الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله حين كتب إليه قائلاً: "سلام عليك، أما بعد، فإن أهل خراسان قد ساءت رعيته، وإنه لا يصلحهم إلا السوط والسيوف، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك فعلت". فرد عليه عمر بن عبد العزيز: "أما بعد، فقد بلغني كتابك، تذكر فيه أن أهل خراسان قد ساءت رعيته، وأنه لا يصلحهم إلا السيوف والسوط، وتسألني أن آذن لك، فقد كذبت؛ بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام"⁵⁶⁹.

وهذا المنطق هو عينه الذي اعتمدته الثورات المضادة في محاولة الالتفاف على مكتسبات الحراك العربي. وهذا يوضح حقيقة أن الاستبداد - كما رآه الكواكبي - ليس نظاماً فحسب، بل ثقافة سياسية واجتماعية تنتجها السلطة وتوزعها على المجموع⁵⁷⁰.

ومن المفارقات أن الأنظمة الاستبدادية ظلت وما زالت تجعل من شعار "الديمقراطية"، الذي رفعت به الحركات الشعبية كمطلب من مطالب الحراك العربي، غطاء لإضفاء صبغة شرعية زائفة على بقائها، واستطاعت تفرغها من مضمونها لتقصرها على ممارسات إجرائية تحول دون تفعيل حقيقة المشاركة السياسية، وثبتت أركان حكم القائد الزعيم الذي يحصل على أغلبية مطلقة في اقتراعات هي أقرب للاستفتاء منها إلى انتخابات رئاسية.

التنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة: دأبت الأنظمة المستبدة في دول الحراك العربي على الترويج لمجموعة من المعطيات الإحصائية والتقارير الوطنية والدولية التي تؤكد انحراطها في مسلسل التنمية الاقتصادية. وقد تفنن الخطاب الرسمي في استثمار تلك المعطيات قصد إضفاء نوع من الشرعية على الأنظمة السياسية القائمة.

⁵⁶⁸ محمد العبد الكريم، تفكيك الاستبداد، دراسة مقاصدية في فقه التغلب، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ط 1، ص: 20.

⁵⁶⁹ الخطيب البغدادي، المتفق والمخالف، نقلاً عن: سلمان العودة: أسئلة الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 25-26.

⁵⁷⁰ سلمان العودة، أسئلة الثورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 190.

ومن المفارقات أن تونس التي احتضنت الشرارة الأولى لاحتجاجات ذات طابع اقتصادي واجتماعي كانت تصنف حسب تقارير دولية في مراتب متقدمة عربيا وإفريقيا. وقد ظل النظام الحاكم فيها يروج لما اصطلح عليه بـ"المعجزة الاقتصادية التونسية"،⁵⁷¹ مستدلا بتراجع نسب الفقر على نجاح سياسته التنموية⁵⁷².

وفي مقابل التصريحات الرسمية، كان الواقع الاجتماعي لقواعد عريضة من المواطنين — خاصة سكان المناطق الداخلية — يشي بتغلغل ظاهرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وضعف البنيات التحتية والخدمات الأساسية⁵⁷³.

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته تونس نتيجة توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد أسهم في تحسن نسبي للمؤشرات الاقتصادية العامة، فإنه من جهة أخرى أنتج اختلالا في التوازن بين المناطق الداخلية والساحلية؛ حيث ظل التركيز محصورا على العاصمة والمناطق الساحلية التي عرفت تحسينا في البنى التحتية قصد تأهيلها لاستقطاب الاستثمارات الخاصة، مقابل معاناة المناطق الداخلية من مشاكل معيقة للتنمية البشرية. وكان من مظاهر هذا الاختلال ضعف معدل استهلاك الفرد في الداخل مقارنة بمعدل الاستهلاك الفردي في العاصمة والساحل، مع تركز ظاهرة الفقر في الجهات الداخلية.⁵⁷⁴

وفي هذا السياق، أكدت بعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن التراجع في مستويات الفقر المطلق على صعيد تونس لا يعكس واقع عدم التوازن واللامساواة بين الأفراد والشرائح والمناطق.⁵⁷⁵

نفس الأمر يصدق على مصر وغيرها من دول الحراك العربي: مفارقة بين مؤشرات تنموية عامة وبين واقع اجتماعي معيش مختلف عن دلالات الأرقام والإحصاءات الرسمية.

أسهم في تفاقم هذه الاختلالات اقتران الاستبداد السياسي للأنظمة الحاكمة بالفساد المالي لأفرادها. ففي تونس مثلا، تم تفويت مؤسسات القطاع العام بطرق مشبوهة في غياب الشفافية والرقابة اللازمة. وتمكن الحزب الحاكم من الهيمنة على الهياكل الاقتصادية قصد احتواء مختلف الفاعلين الاقتصاديين في البلاد. واستعمل النظام الجبائي وسيلة للضغط السياسي

⁵⁷¹ وليد حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1، ص: 103.

⁵⁷² عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسولوجية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1، ص: 64.

⁵⁷³ وليد حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1، ص: 97-98.

⁵⁷⁴ وليد حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1، ص: 94-95.

⁵⁷⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: دراسة ظاهرة الفقر في تونس (تونس: 2004)، نقلا عن عائشة التايب: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسولوجية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1)، ص: 66.

على الطبقة الوسطى لمنع انخراطها في الدوائر المعارضة للنظام. وكانت النتيجة صعود نجم العائلات المقربة من الرئيس ماليا واقتصاديا.⁵⁷⁶

وقد أدركت القوى الشعبية المشاركة في الحراك العربي أن الفساد المالي قرين الاستبداد السياسي فسهل عليها - أمام تعنت الأنظمة الحاكمة - الارتقاء من مطالب اجتماعية واقتصادية صرفة إلى مطلب سياسي يهدف إلى تغيير جذري للنظام القائم.

خاتمة: من خلال ما سبق يتبين أن سعي الشعوب العربية نحو التحرر قد ارتبط منذ البدايات بالهوية العربية الإسلامية وظل مرتبطا بها على الرغم من محاولات التشويه التي تعرضت لها خلال الحقبة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستقلال. وقد أثبتت الاختيارات الشعبية في كل من تونس ومصر هذه الحقيقة.

كما أن عجز أنظمة التجزئة العربية عن مواكبة التطلعات المجتمعية نحو نظام عربي متكامل يستجيب لحاجات الناس ويحقق كراماتهم عجل برفع سقف المطالب الشعبية لتصل إلى مستوى الإصرار على تغيير النظام بكل الوسائل المشروعة.

وعلى الرغم من محاولات النظام تبرير وجوده واكتساب شرعيته استنادا إلى حكم الأمر الواقع، فإن استشعار واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمحدد أساس لخيرية الأمة وشهادتها على الناس أكسب هذا الحراك قوة معنوية جعلت كثيرا من أفراد هذه الأمة يواجهون عنف النظام وقمعه بقلوب مطمئنة ملؤها اليقين في ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة.

لائحة المراجع:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، (تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي وقصي محب الدين الخطيب): **الجامع الصحيح**، القاهرة: المكتبة السلفية، 1400هـ، ط 1. كتاب الأحكام، باب كيف يبائع الإمام الناس، الحديث رقم 7199-7200، ج 4.
2. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: **دراسة ظاهرة الفقر في تونس** (تونس: 2004)، نقلا عن عائشة التايب: **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية**، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1.
3. **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1.
4. الخطيب البغدادي، **المتفق والمختلف**، نقلا عن: سلمان العودة: **أسئلة الثورة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1، ص: 25-26.
5. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي (تحقيق/ محمد عوامة)، **كتاب السنن**، بيروت: مؤسسة الريان، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1425هـ-2004م، ط 2، كتاب الملاحم، باب في الأمر والنهي، الحديث رقم 4344، ج 5.
6. سعيد خالد الحسن، **التحرر العربي والنظام الدولي في ضوء التقرير الاستراتيجي العربي**، الرباط: مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن، 2009، ط 1.
7. سعيد خالد الحسن، **الخبرة العربية الحديثة في مقاومة الطغيان**.
8. سعيد خالد الحسن، **مفهوم الأمة المجتمعية العربية**.
9. سلمان العودة، **أسئلة الثورة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1.
10. سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي، نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ط 1.
11. سمير بودينار، **حوار قصير مع د سمير بودينار، حوارات ما بعد الثورة**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1.
12. سورة التوبة، آية: 72.
13. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: **جلسة قضايا المشاركة والتنمية السياسية**، أعمال حلقة الرباط النقاشية الدولية حول التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003،
14. عائشة التايب، **الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية**، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1.

⁵⁷⁶ وليد حدوق: **الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية**، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1، ص: 112.

15. عصمت سيف الدولة، *نظرية الثورة العربية*، بيروت: دار الفكر، 1391هـ-1972م، ط 1.
16. مجموعة مؤلفين، *التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية* الإسكوا، فبراير 2014، ط 1.
17. مجموعة مؤلفين، *التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية*، الإسكوا، فبراير 2014، بدون مرجع.
18. محمد العبد الكريم، *تفكيك الاستبداد، دراسة مقاص دية في فقه التغلب*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ط 1.
19. محمود الذوايدي، *الثورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي، حوارات ما بعد الثورة*، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1.
20. محمود الذوايدي، *الثورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي، حوارات ما بعد الثورة*، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1.
21. مصطفى محسن، *مداخل للفهم والاستشراف، تأملات سوسيولوجية في ثورات الربيع العربي، حوارات ما بعد الثورة*، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ط 1.
22. وحيد عبد المجيد، "خاتمة الإهانة ثورة 25 يناير ضد النظام المهيمن في مصر، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، أبريل 2011.
23. وليد حدوق: *الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1.
24. يوسف محمد جمعة الصواني، "اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 422، أبريل 2014.